

السلطة على الطبيعة والحقيقة: تحليل فوكو لعناصر الحوكمة في عصر الدولة الليبرالية الجديدة

أشرف حسن منصور
باحث مصري



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

للعقل وما فيه من مقولات معرفية قبلية، فإنّ سؤال الإمكان عند فوكو يبحث عن شروط إمكان الأشكال السياسيّة في الممارسات الحكوميّة ذاتها، لا في أفكار الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي.

يبدأ فوكو إذن برصد الممارسات الحكوميّة، لا استنباطها من كليّات من نوعيّة الحق والعقد والسيادة والمجتمع، ويكشف في سياق تحليله عن كيفيّة ظهور هذه الكليّات عبر تلك الممارسات. طريقته إذن ليست استنباطيّة بل محايدة⁵، لا تنظر إلى الكليّات على أنّها مبادئ ومنطلقات وأسس يبدأ عندها تحليل الممارسات الحكوميّة، بل إنّ تحليل الممارسات الحكوميّة ذاتها هو الذي سيكشف في سياقها عن ظهور تلك الكليّات، وبذلك يكشف عن تكوّنها أو جينيالوجيتها. ومع العلم بأنّ تلك الكليّات تنتمي لمجال المعرفة، فإنّ فوكو يرفض أن تكون المعرفة سابقة على السلطة، بل إنّ الاثنين عنده يتشكلان معاً منذ اللحظة الأولى، ويظلان في علاقة تشابك وتضافر وتمفصل بعد ذلك.

خاصية الدولة في عصر الحداثة الأوروبيّة:

في حين كانت الدولة في العصور الوسطى كياناً سياسياً تابعاً لكيانات أعلى وأكبر منها، مثل الكنيسة الكاثوليكية أو الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فإنّ ما يميز الدولة في عصر الحداثة الأوروبية هو أنّها كانت دولة لذاتها فقط، إذ هي توجد لذاتها ومن خلال ذاتها، ولا تطيع سلطة أعلى من سلطتها هي، لأنّ الدولة هي قانونها الخاص بها، ولا تجد مبرّر وجودها إلاّ من ذاتها. وهذا هو معنى عبارة *Raison d'état*، التي تعبر عن عقلانيّة الدولة، فالدولة ما هي إلاّ عقلانيّة من نوع جديد، عقلانيّة دولتيّة⁶. وتحليل فوكو هنا يكشف عن التمايز الذي حدث لمجال الدولة وجعله مستقلاً ومسيراً بذاته ومنفصلاً عن الكنيسة والمجتمع المدني أيضاً. فما كان يميز الدولة في العصور الوسطى وحتى عصر النهضة أنّه كانت هناك قيود قانونيّة خارجيّة على سلطتها، تتمثل في القانون الإلهي أو الكنسي، والقانون الطبيعي ومع العقد الاجتماعي الذي تأسس في لحظة ما في الماضي البعيد. هذه القيود كانت خارج الدولة ولا تنتمي إلى مجالها الذاتي، بحيث إنّ خروج الدولة، أو بالأصح الممارسات الحكوميّة، عن تلك القيود والحدود يقمّم المبرّر الكافي للخروج عليها وعلى سلطتها ورفض الطاعة، ومن ثم العصيان والثورة.

⁵- بالمعنى النيوي الجديد للمحاينة والذي يعني استيعاب البنية بالكامل لكل آثارها في داخلها وغياب عنصر أساسي واحد فيها ينفرد بالفاعلية. حول رفض فوكو للبدء بالكليّات التصورية العامة في تحليل موضوعات دراسته، انظر: ميشال فوكو: حفريات المعرفة. ترجمة سالم يفوت. المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1987، ص ص 119-125 وما بعدها.

⁶- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 5

المفهوم الجديد للطبيعة المصاحب للاقتصاد السياسي:

يقول فوكو: "لا يكتشف الاقتصاد السياسي حقوقاً طبيعياً توجد قبل ممارسة الحوكمة؛ بل هو يكتشف طبيعياً ما، خاصة بممارسة الحكومة ذاتها. إنّ مفهوم الطبيعة سوف يتحوّل بظهور الاقتصاد السياسي. وبالنسبة إلى هذا العلم، فالطبيعة ليست مجالاً أصلياً ومحمياً يجب على السلطة ألاّ تجور عليه، خوفاً من اللاشعورية. فالطبيعة هي شيء يجري تحت ممارسة الحوكمة ومن خلال أدائها"¹⁴. أي أنّ الاقتصاد السياسي سوف يبتعد عن مفهوم الطبيعة التقليدي، سواء كان يعني طبيعة العالم الخارجي أو طبيعة البشر، والذي كان سائداً في عصر الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي، وهو العصر الأول للبرالية الكلاسيكية في القرن السابع عشر والذي عبّر عنه هوبز ولوك. لم تعد هناك طبيعة تقف إزاء الممارسة الحكومية بحيث يكون أمامنا شينان: حكومة وطبيعة، بل سوف يكون أمامنا شيء واحد فقط: حكومة تستوعب في داخلها الطبيعة، لكن ليس الطبيعة بالمعنى الكوزمولوجي أو البشري، بل الطبيعة باعتبارها عمليات اقتصادية تتخذ قوانينها صفة القوانين الطبيعية، من ثبات وحتمية وعقلانية داخلية وانسجام وتكامل واكتفاء ذاتي"¹⁵. إنّ الحوكمة استوعبت في داخلها الطبيعة بهذا المعنى الخاص، الطبيعة الجديدة للاقتصاد باعتباره نظاماً يستوعب في داخله البيئة والسكان باعتبارهم كائنات طبيعية في الوقت نفسه. ولأنّ الطبيعة بهذا المعنى الجديد قد تمّ استيعابها في الاقتصاد، فيجب أن يُترك الاقتصاد لشأنه، لأنّه طبيعي وقوانينه طبيعية. هذا هو أصل مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر". ألا يعني هذا توسّع منطق الرأسمالية حتى استوعب في داخله الطبيعة أو بالأحرى صنع لنفسه الطبيعة المناسبة له؟¹⁶

ويضرب فوكو أمثلة على ما يقصده من أنّ الاقتصاد السياسي يتعامل مع مفهوم جديد للطبيعة غير المفهوم الحقوقي المرتبط بالحق الطبيعي وبالطبيعة البشرية، منها أنّ الاقتصاديين تعاملوا مع حركة السكان نحو المناطق التي تشهد ارتفاعاً في الأجور باعتبارها قانوناً طبيعياً، وأنّ الرسوم الجمركية التي تحمي الأسعار المرتفعة لوسائل المعيشة تتضمّن الاحتمال لحدوث مجاعة. فطبيعة حركة السكان وطبيعة وسائل المعيشة وحركة الأسعار هي أشياء طبيعية يجب أن تحترم ولا يتمّ التدخّل فيها"¹⁷. والطبيعي هنا يختلف عن

¹⁴- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 15-16

¹⁵- Michel Foucault, *Security, Territory, Population*, pp. 349-350

¹⁶- وهذا هو ما يُدخّل في السياق معالجة الجغرافي اليساري ديفيد هارفي لكيفية تشكيل الرأسمالية لمورفولوجيا جديدة وديموجرافيا جديدة تناسب هدفها الأساسي وهو التراكم الرأسمالي. انظر في ذلك:

Harvey, David, *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography* (New York: Routledge, 2001), pp.237ff.

¹⁷- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 16

الطبيعي بمعنى الحق الطبيعي أو الطبيعة البشرية. فالطبيعي الجديد هو المرتبط بالسكان باعتبارهم كائنات بيولوجية تسكن في بيئة حيوية حاضنة لهم.

معايير الحوكمة الليبرالية:

وفي هذا السياق الجديد تُمارس فيه السلطة باعتبارها حوكمة أو ممارسة حكومية، فإن الأمر لا يتعلّق بالشرعية أو عدم الشرعية، بل بالنجاح وال فشل، أو الكفاءة وعدم الكفاءة. لكنّ الشرعية وعدمها في حد ذاتهما سوف يستندان إلى النجاح والكفاءة أو الفشل وعدم الكفاءة. وهذا السياق نفسه أيضاً هو الذي نشأت فيه الفلسفة الوصلية Utilitarianism. ويُعدّ هذا تفسيراً سوسيولوجياً، بالمعنى الذي نجده في تحليلات فوكو¹⁸، لنشأة الوصلية. فالوصلية في تحليل فوكو ليست مجرد أيديولوجيا تبريرية أو شكلاً في الوعي الزائف، بل هي معرفة متمفصلة مع الشكل الجديد للسلطة الذي اتخذ صورة الممارسة الحكومية¹⁹، هذا الشكل المتمثل في حوكمة السكان والموارد والأسعار، أي جعلها عناصر للإدارة والتحكّم الحكومي.

وفي سياق الحوكمة الليبرالية سوف يكون هناك معنى جديد للفشل، إذ لن يعود فشل الحكومة راجعاً إلى فساد الأمير أو عدم اتباعه للوصايا الأخلاقية أو الطريق القويم، كما لن يعني عدم طاعة الأمير لقانون الطبيعة الحقوقي، بل يعني مجردّ تجاهل قانون الطبيعة أو الجهل به منذ البداية. والحكومات في هذا السياق يمكن أن تكون خاطئة لكنّها لا يمكن أن تكون فاسدة أخلاقياً مثلاً أو عاصية للقانون الإلهي. يمكن أن تكون فاسدة بالمعنى الاقتصادي والسياسي لكن ليست فاسدة أخلاقياً ودينياً. فالحكومة يمكن أن تخطئ نتيجة عدم معرفتها بطبيعة الأشياء التي تحكمها وجعلها بها. وهنا يبرز معنى جديد للمعرفة، فهي تتمفصل مع السلطة وتشكل كياناً محايثاً لها، لا مجرد بناء فوقي مقام على أساس علاقات القوة. إنّها بالأحرى خيط في النسيج الذي يشكّل السلطة.

المعنى الجديد للحق:

رأينا أنّ الحوكمة الليبرالية أتت بمفهوم جديد عن الطبيعة، وهو الطبيعة باعتبارها السكان والبيئة الحيوية وحركة الأسعار. هذا المفهوم الجديد أتى معه بتغيّر مواز في معنى الحق Right. كان الحق في الليبرالية الكلاسيكية يعني حقاً أصلياً مرتبطاً بالطبيعة البشرية في أن تحصل على كل ما يساعدها على

¹⁸ - إذا كان التحليل السوسيولوجي التقليدي للمعرفة يأخذ المجتمع وتفاعلاته الاجتماعية باعتباره الأساس الأول الذي إليه تردّ المعرفة، وإذا كان يأخذ المجتمع باعتباره المقولة التفسيرية الأساسية، فإنّ تحليلات فوكو ليست سوسيولوجيا للمعرفة بهذا المعنى؛ ذلك لأنّ المقولة التفسيرية لديه ليست المجتمع بل القوة ورتبباتها وتمفصلاتها المعرفية.

¹⁹ - حول تحليل فوكو للوصلية ابتداءً من بنّام، انظر: المراقبة والمعاقبة، ص 206 وما بعدها.

السوق، حرّية البيع والشراء، حرّية ممارسة حقوق الملكية، حرّية النقاش، الحرّية الممكنة للتعبير، وهكذا... إنّ فن الحكم الجديد يستهلك الحرّية، فيجب عليه أن ينتجها وينظمها، وهو بالتالي يظهر على أنه إدارة للحرّية، لا بمعنى القول الإلزامي "كن حرّاً" مع التناقض المباشر الذي يحمله هذا "الإلزام" فالإلزام بالحرّية يفقد الحرّية معناها، فكيف يكون هناك إلزام بالحرّية؟ ولذلك فإنّ الحرّية في هذا السياق الجديد، السياق الذي حوّلها إلى سلعة تنتج وتباع وتستهلك، ويتم خلق الطلب لها وخلق السوق المناسب لها، وخلق تنوعاتها السلعية حسب أنواعها، يستلزم أن تكون هناك إدارة للحرّية، تنظمها وتديرها وتسوّق لها وتحميها، تماماً كما أنّ من مهام الدولة الليبرالية ضمان سير السوق السلعي العادي وحمايته". وتحوّل الحرّية إلى سلعة يعني تغلغل منطق رأس المال إلى ما يجب أن يكون منفلاً من هذا المنطق بداهة وهو الحرّية، إذ قد تمّ استيعابها بالكامل داخل هذا المنطق. لم يتوصل فوكو إلى هذه النتيجة بالطبع، لأنّه لم يكن يريد التفكير بالمصطلحات الكليانية الجوهرية مثل "رأس المال"، لكن منطق تحليلاته يوصلنا إلى هذه النتيجة.

ويستمر فوكو قائلاً: "وإذا كانت هذه الليبرالية ليست إلزاماً بالحرّية بقدر ما هي إدارة وتنظيم الشروط التي تمكن المرء من أن يكون "حرّاً"، فمن الواضح أنّ هذا النوع من الليبرالية يتضمن وضع القيود والحدود التي يمكن أن تهدد بفقدان الحرّية: "الليبرالية يجب أن تنتج الحرّية، لكن هذا الفعل نفسه يتضمن تأسيس الحدود والضوابط وأشكال القسر والإلزامات التي تعتمد على التهديدات، إلخ"³⁶. إنّ ضمان الحرّية وحمايتها ينطوي على وضع قيود وحدود يمكن أن تعصف بالحرّية.

ألا يعني هذا جدلاً للحرّية؟ بلى، لكن ألم يرفض فوكو المنطق الجدلي بكل مقولاته الفرعية وأهمها مقولة إنتاج النقيض لنقيضه؟ إنّ تحليلاته للعصف بالحرّية من ضماناتها وحمايتها هو التطبيق العملي لجدل إنتاج الشيء لنقيضه التام. لكن الحقيقة أنّ ما يكشف عنه فوكو هنا ليس مجرد جدل للحرّية، بل هو كشف عن الأصل الذي يجعل الحرّية تتحول إلى نقيضها. فالليبرالية تنطوي على ضمانات وحمايات للحرّية لأنّها ما هي إلا آلية لإنتاج الحرّية وإدارة وتنظيم لها منذ البداية. فليست هناك حرّية تأتي إجراءات حمايتها للعصف بها، بل حقيقة الأمر أنّ الحرّية وقيودها من إنتاج السلطة الليبرالية نفسها من البداية. هذا هو التفسير الذي يقدمه فوكو للانفلات من منطق الجدل. لكن لا يستطيع تحليل فوكو الانفلات من منطق الجوهر وفق هذا التفسير. يمكنه أن ينفلت من المنطق الجدلي في المنهجية التي يعلنها وفي الرؤية التي يتبناها، لكن تحليلاته التي يقدمها لا يمكن أن تنفلت من منطق الجدل، لأنّ ذهابه إلى أنّ الحرّية ونقيضها هما من إنتاج الآليات السلطوية نفسها،

³⁶- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 63-64

آثارها. والعجيب أنها هي طريقة الاقتصاد الكلاسيكي نفسه في دراسة السوق في عصره. الحقيقة أنّ مدخل ماركس للموضوع نفسه أكثر علمية.

وهنا بالضبط يكون تحليل ماركس أكثر اكتمالاً، إذ أرجع نشأة السوق ونشأة السلطة السياسية الجديدة إلى ما يسميه المجتمع البورجوازي، أو التشكيلة الاجتماعية التاريخية، أو "المجتمع" فقط. إنّ منهجية فوكو اللاتاريخية واللاجوهريّة واللاسببية والمرتبطة بتيار ما بعد الحداثة، أفقدت تحليلاته الكثير من الدلالة العلمية، لكنّها في الوقت نفسه جعلت كتاباته مفتوحة على احتمالات تأويلية لا حصر لها، وهذا هو السبب في جاذبيتها للباحثين وقدرتها الفائقة على توليد نصوص موازية ومكمّلة لما بدأه فوكو، لأنّ ما بدأه، ولكونه لا يلتزم بمقولات الجوهر والسببية والسبب الفاعل والخط التطوري، فهو لهذا السبب يظل مفتوحاً ومعيناً لا ينضب للباحثين الذين يحاول كلّ واحد منهم أن يأخذ فكر فوكو إلى الوجهة التي يريد.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com